مشروع القانون حول المقاتلين المغاربة في الخارج

# البرلمان يتحفظ على عبارة «الإشادة بالإرهاب» ويضاعف العقوبة في حالة تجنيد الأطفال

■ الرباط عبد الحق بلشكر■

وضعت فرق الأغلبية والمعارضة تعديلاتها على مشروع قانون يرمي إلى تغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بهدف الحد من سفر المغاربة للقتال في بؤر التوتر في العالم مثل العراق وسوريا. وشملت التعديلات، تغيير مصطلح "الإشادة"، الذي ورد عاما، وتدقيق معنى التدريب، ومراجعة العقوبات المقترحة.

ففي ما يتعلق بتوصيف الأفعال الإرهابية، طلبت فرق الأغلبية بإضافة فقرتين إلى المشروع، الأولى تتعلق بتعريف "التدريب من أجل الإرهاب" والثانية تتعلق بتشديد العقوبة في حالة استخدام الأطفال في ارتكاب الجرائم الإرهابية. وجاء في التعديلات التي توصلت بها لجنة العدل والتشريع، بمجلس النواب، الإشارة إلى أن تشمل الجريمة الإرهابية "تلقي تدريب أو تكوين" أو تأطيرها، أو التحضير لها أو التحريض عليها داخل المملكة.. وإعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها".

كما اقترحت الأغلبية، تقليص الفرق بين الحد الأدنى والأقصى للعقوبة من أجل تحديد نطاق السلطة التقديرية بكيفية دقيقة. وهكذا تم اقتراح، أن "يعاقب على الأفعال المذكورة بالسجن من عشر إلى خمس عشرة سنة وغرامة من 30 ألفا إلى 120 ألف ردهم"، بدل عقوبة من خمس إلى خمس عشرة سنة وغرامة من 50 إلى 500 ألف درهم، على أن تضاعف هذه العقوبة في حالة تجنيد واستخدام الأطفال في ارتكاب الأفعال المشار إليها.

واقترحت الفرق البرلمانية، أيضا، استبدال عبارة "الإشادة بالإرهاب" بعبارة "التحريض العمومي بنية الحث على القيام بالأفعال الإرهابية"، وذلك لتفادي توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب. ومن جهة أخرى، دعت الفرق إلى حذف عبارة "اقناع" لعدم دقتها والإبقاء على عبارتي "الدفع والتحريض" لوضوحهما من الناحية المعيارية، مع إضافة عبارة "التغرير

محاكمة سابقة لمتهمين بالإرهاب

عندما يتعلق الأمر بالقاصرين. وهو التعديل نفسه، الذي تقدمت به المعارضة التي دعت إلى حذف عبارة "الإشادة".

وهكذا جاءت صيغة التعديل كما يلي: "يعاقب بالعقوبة نفسها، كل من قام بالتحريض العمومي بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية أو الإشادة الواضحة بها أو الدعاية أو الترويج لفائدة أشخاص أو كيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية".

أما بخصوص تعديلات فرق المعارضة، فقد اقترحت توضيح أنواع التدريبات والوسائل والأسلحة لتدقيق مفهوم "التدريب" انسجاما مع الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وهكذا جاءت الصيغة الجديدة لتنص على تجريم "تلقي أو إعطاء تدريب أو تكوين، كيفما كان شكله أو نوعه أو مدته على صنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها".

كما اقترحت الفرق البرلمانية المعارضة إضافة فقرة جديدة تشير إلى أنه "تعتبر جرائم إرهابية الأفعال التي ترتكب بنية القتل أو التسبب في إصابات جسمانية خطيرة، أو أخذ رهائن، بقصد إشاعة حالة من الرعب، وتخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به، وتقع ضمن نطاق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب وتطابق التعريف الوارد فيها". وبررت المعارضة إضافة هذه الفقرة، بضرورة الانسجام مع الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يدعو إلى أن تؤخذ، بعين الاعتبار، الشروط الثلاثة المتكاملة، التي حددها المقرر الخاص السابق المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب في تقريره لسنة 2005، وذلك في أية عملية لصياغة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الإرهاب.

وبخصوص العقوبات، دعت المعارضة، إلى تقليص العقوبة بالنسبة إلى الجريمة الإرهابية، من السجن من 5 إلى 15 سنة وبغرامة تتراوح بين 50.000 و500.000 درهم، إلى السجن من 5 إلى 10 سنوات سجنا وبغرامة تتراوح بين 30.000 و120.000 درهم. وبررت ذلك بضرورة "استبعاد فكرة الانتقام غير المجدي بتقليص العقوبة السجنية والغرامة". لكن في المقابل دعت إلى الرفع من مبلغ الغرامة بالنسبة إلى الشخص المعنوي لتكون رادعة، وكذلك التمييز عند احترام حقوق الغير بين من هو حسن النية ومن هو سيئ النية.

# هيأة أحزاب المعارضة المكلفة بملف الصحراء ترسم خارطة طريق للترافع عن الوحدة الترابية للمغرب

رسمت أحزاب المعارضة، من خلال اجتماع الهيأة، التي أحدثتها والمكلفة بقضية الصحراء، أمس الاثنين بالرباط، خارطة طريق للتعبئة من أجل الترافع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وقدم ممثلو هذه الهيأة خلال هذا الاجتماع الذي حضره الأمناء العامون لأحزاب الاستقلال والأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاتحاد الدستوري، على التوالي السادة حميد شباط ومصطفى البكوري وادريس لشكر ومحمد أبيض، خطة عمل ووثيقة أولية تعتبر بمثابة دليل تراكمي يمكن من التملك الامثل للأدوات ولقوة الحجج الكفيلة بإسعاف الهيأة أثناء التحرك للدفاع عن ملف الوحدة الترابية للمملكة.

وتستند هذه الوثيقة ،حسبما ما تم الكشف عنه خلال هذا الاجتماع ،الثاني من نوعه، على الخطب الملكية وعلى البوابة الالكترونية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون وكذا على المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية والمجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى جانب الارتكاز على القرارات الاممية ذات الصلة بالنزاع خاصة بعد تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي الذي وصف من قبل المجتمع الدولي بالجدي وذي المصداقية.

وتحتوي الوثيقة بالخصوص على نبذة تاريخية حول قضية الصحراء، والمسار المتعثر لتسوية هذا النزاع المفتعل الذي دام لأربعين سنة، وإبراز معالم الدينامية التي أطلقها مقترح الحكم الذاتي.

كما ستعمل الوثيقة على شرح الحالات الشائكة التي تخلق التباسا لدى الرأي العام ومنها مفهوم تصفية الاستعمار، ووضع « البوليساريو» ككيان لا يحظى بالشرعية القانونية، وكذا الوضع الشاذ وغير المسبوق لمخيمات تندوف بالجزائر.

وستعمل هيأة أحزاب المعارضة ،المكونة من ثلاثة أعضاء من كل حزب إضافة الى رؤساء المجالس الوطنية والامناء العامين، والتي تبقى مفتوحة على جميع مكونات المجتمع ، على الحسم في خطة العمل التي ترتكز بالخصوص على رص وتقوية الجبهة الداخلية، والاتصال بالمنظمات الاممية والبرلمانات الدولية والتجمعات الحزبية الدولية، فضلا على عقد لقاءات مع سفراء الدول الاوروبية المعتمدين بالمغرب وذلك في أفق الدورة التي سيعقدها مجلس الامن في أبريل المقبل حول الصحراء المغربية.

وكانت أحزاب المعارضة قد أعلنت خلال شهر دجنبر الماضي على أن برنامج هذه المبادرة يمتد على مدى 2015 ويروم إعمال وتطوير الدبلوماسية الحزبية والوطنية، وذلك بغية الدفاع عن القضية الوطنية في إطار الدينامية التي أطلقها الخطاب الملكي السامي شهر نونبر الماضي .

# قراءة في مشروع قانون "هيئة النزاهة والوقاية من الرشوة"

جائت هذه القراءة الدستورية والقانونية لمشروع القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بمبادرة مشتركة للنائبين عبداللطيف وهبي وحسن طارق عضوا لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، وذلك تزامنا مع مناقشة اللجنة المعنية لمضمون هذا القانون في أفق المصادقة عليه قريبا، وهي قراءة من زاويتين دستورية وقانونية.

أولا : ملاحظات دستورية

ينص الباب الثاني عشر ، من الدستور المغربي ،على سبعة فصول (من الفصل 154الى الفصل 160)،تحت عنوان :الحكامة الجيدة مبادئ عامة ،وعلى إثناعشر فصلاً (من الفصل 161الى الفصل 171) ،تحت عنوان :مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية .

داخل هذه المؤسسات العشر ،يميز الدستور من خلال عناوين فرعية ،بين ثلاثة أنواع من المؤسسات :

– هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ، وتضم "المجلس الوطني لحقوق الإنسان "كمؤسسة وطنية تعددية ومستقلة ."الوسيط "كمؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة . "مجلس الجالية المغربية بالخارج "كمؤسسة لإبداء الآراء حول توجهات السياسات العمومية ذات العلاقة بالمغاربة المقيمين بالخارج .

– هيئات الحكامة الجيدة والتقنين ، وتضم "الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري "كمؤسسة للسهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر ،والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري ."مجلس المنافسة "كمؤسسة مستقلة ،مكلفة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية ، في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة ."الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها "كمؤسسة تتولى على الخصوص ، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد .

– هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية ،وتضم "المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي "مهيأة إستشارية وتقييمية في كل السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال."المجلس الإستشاري للأسرة والطفولة "كمؤسسة لتأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة ،وإبداء الآراء وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية والمخططات الوطنية والبرامج المتعلقة بهذه الميادين ."المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي "كهيأة إستشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية .

كل هذه المؤسسات ،ينص الدستور على أنها مستقلة وتستفيد من دعم أجهزة الدولة (الفصل 159)، وإذا كانت قواعد تأليفها وصلاحيات تنظيم سيرها تحدد بقوانين (الفصل 171)، فانه يمكن كذلك للقانون أن يحدث علاوة على المؤسسات المذكورة ،هيئات أخرى للضبط والحكامة الجيدة (الفصل 159)،كما أن هذه المؤسسات والهيئات ملزمة بتقديم تقرير عن أعمالها ،مرة واحدة في السنة على الأقل ،يكون موضوع مناقشة من طرف البرلمان (الفصل 160).

القوانين الصادرة لحد الآن حول بعض هذه المؤسسات (مجلس المنافسة /المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي )، وإجتهادات المجلس الدستوري ،كما النظامين الداخليين بمجلسي البرلمان ، من شأنها أن تمكن الباحث من تسليط الكثير من الأضواء على طبيعة هذه المؤسسات وعلى المقصود باستقلاليتها ،وعلى علاقتها بالبرلمان والحكومة.

بعد هذه التوطئة ،ما يهمنا في هذا المقال هو الوقوف على بعض الملاحظات حول دسترة "الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ":

1– الملاحظة الأولى تتعلق بالخانة التي أقحمت فيها هذه الهيأة ،كجزءٍ من هيئات الحكامة الجيدة والتقنين ؛فإذاكان من المفهوم ان يتم إدراج الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري ،ومجلس المنافسة ضمن هذا الإطار ،باعتبار المؤسسة الأولى هيأة ضبطية وتقنينية ،بحكم وظيفتها داخل المجال السمعي البصري ،وباعتبار المؤسسة الثانية هيأة ضبطية وتقنينية بامتياز داخل مجال السوق .فانه في المقابل لاتتوفر "الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها"أي شروط تسمح بتوصيفها كمؤسسة للتقنين.

وهذا ما يجعل المؤسسات المندرجة داخل هذه الخانة غير متجانسة وظيفياً ،على عكس تلك المندرجة سواء في خانة هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية ، أو خانة هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

http://www.hespress.com/writers/251651.html

2-الملاحظة الثانية تتعلق بغياب الإنسحام القانوني والمنطقي بين الفصلين 36 و 167 من الدستور .

لقد حرص الدستور على الربط بين بعض فصوله الواردة في الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات الأساسية ،وبين فصوله الواردة في الباب الحادي عشر المتعلق بالحكامة الجيدة ،وهكذا مثلاً نص الفصل 19 ،المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ،في فقرته الأخيرة على إحداث هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ،وهو ما يستعيده الفصل 164،من الدستور عندما ينص على صلاحيات هذه الهيأة .

كما نص الفصل 28 ،المتعلق بحرية الصحافة والحق في التعبير وقواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ،وضمان الاستفادة منها مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية ،في فقرته الأخيرة على سهر الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية ، وفق أحكام الفصل 165 من الدستور .

نفس الأمر ، مثلاً ،فيما يتعلق بالفصل 32،المتعلق بالأسرة والذي نص على احداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة ،وهو ما يستعيده الفصل الخاص بهذا المجلس داخل الدستور (الفصل 169).وبالفصل 33 ،المتعلق بالشباب والذي نص على احداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي ،وهو ما يستعيده الفصل 170 الذي ينظم هذا المجلس.

على العكس من ذلك ،فان الفصل 36 ،الذي ينص على احداث هيأة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ،لا يبدو منسجماً في كامل فقراته مع صلاحيات هذه المؤسسة كما ستحدد في الفصل 167.

إذ يتضمن الفصل 36 ،فقرة أولى حول معاقبة القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح ،وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه ،وكل مخالفة ذات طابع مالي .وفقرة ثانية حول معاقبة القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز ،ووضعيات الاحتكار والهيمنة ،وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية .

من الواضح إذن أن الفقرة الثانية لا علاقة لها بشكل مباشر مع صلاحيات الهيأة الوطنية للنزاهة ،بقدر ما لها من علاقة بمجلس المنافسة الذي ينص الفصل 166،من الدستور على صلاحياته في ضبط وضعية المنافسة ومراقبة الممارسات التجارية غير المشروعة .

كما أن الفقرة الأولى من جهتها ،تبدو أقرب الى صلاحيات القضاء أو المجلس الاعلى للحسابات عندما تنص على المخالفات ذات الطابع المالي ،أو الى صلاحيات القضاء أو مجلس المنافسة عندما تتحدث عن إستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه.

لنلاحظ أن الدستور ،في ما يتعلق بالعلاقة المثيرة للالتباس بين مؤسسات الحكامة ذات المواضيع المتقاربة ،كان حريصاً على إثارة مسألة الولاية العامة ،اذ ان الفصل 164 ،عندما نص على احداث الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ،ذكر بضرورة مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الانسان .

وهو ما تغافله المشرع الدستوري ،في حالة العلاقة بين هيأة النزاهة والوقاية من الرشوة ،وبين مجلس المنافسة .

3-الملاحظة الثالثة ؛ سواءٌ من حيث التسمية أو من حيث المهام ،فان الدستور خاصة من خلال الفصل 167،يكون قد تبنى خيار المؤسسة الوطنية التي تتجاوز صلاحياتها حدود المهام الوقائية ،وهو ما يجعل المشرع الدستوري قد أقر قطيعة وظيفية مع تجربة "الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة "المحدثة بمقتضى مرسوم 13مارس 2007،في سياق التفاعل مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب في نفس السنة .

الجمع بين وظيفتي الوقاية والمحاربة ، يدعو إلى استحضار التجارب الآسيوية ،حيث أن الممارسة السائدة في الفضاء الأوربي تعتمد أساساً مؤسسات وطنية للوقاية من الفساد ،على أن تتكفل السلط القضائية والأجهزة الأمنية بمحاربته .

في هذا السياق فإن الدستور التونسي الجديد –على سبيل المثال –يذهب في نفس الاتجاه ،حيث ينص فصله 130 ،على إحداث "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد "،التي تسهم في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ،ومتابعة تنفيذها،ونشر ثقافتها ،كما تتولى رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص ،والتقصي فيها،والتحقق منها ،وإحالتها على الجهات المعنية .

وإذا كان الجمع بين الوقاية والمحاربة ،يعد تقدماً في التوصيف الوظيفي لمؤسسات النزاهة ،فإنه في المقابل يطرح إشكاليات عميقة على مستوى تحديد التمفصلات الدقيقة بين أدوار هذه المؤسسات وبين مهام القضاء .

4-الملاحظة الرّابعة ،تتعلق من جهة باللّبس الذي يخلقه الفصل 36 ،من الدستور الذي يربط بين إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة ،وبين :

- حالات تنازع المصالح ،واستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه.

- إشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية .

- الشطط في إستغلال مواقع النفوذ والامتياز ،ووضعيات الاحتكار والهيمنة ،وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة .

ومن جهة أخرى بالتّضخم "اللّغوي" في تعداد مهام الهيئة ،كما يوردها الفصل 167،والذي يجعلها تتولى :

- "مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد" .

- "تلقي ونشر المعلومات في هذا المجال."

- "المساهمة في تخليق الحياة العامة ،وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ،وثقافة المرفق العام ،وقيم المواطنة المسؤولة ".

،يطرح كثيراً من (superviserوهنا فإذا كان من المبرر الجمع بين "المبادرة "و"التنسيق"و"التتبع " فيما يتعلق بالسياسات ذات الصلة بمحاربة الفساد،فإن إضافة مهمة [الإشراف]( الأسئلة حول حدود مهام الهيئة ،سواءٌ في علاقة بصلاحيات كلٍ من السلطة التنفيذية ،أو بإختصاصات السلطة القضائية .

فعندما نعود إلى معجم "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "، أو إلى الدليل التشريعي لتنفيذ هذه الاتفاقية (طبعة 2012)،سنجد أنه ضمن صلاحيات المؤسسات الوطنية للنزاهة -التي تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بالتوفر عليها - لايتم الحديث عن مهمة [الإشراف]، إلا ارتباطا بالمهام الوقائية فقط .

ثانيا: ملاحظات قانونية

وبغض النظر عن الإطار الدستوري المشار إليه أعلاه، فإن هذه المؤسسة تجد نفسها في تقاطع بين وظيفتها غير الواضحة المعالم و تماهيها مع الدور المختص للقضاء في محاربة الفساد، بحيث ما يجعل هذه الإشكالية ذات تعقيد خاص هي أن هذه المؤسسة تدخل في إطار ما يسمى (بالمؤسسات الإدارية المستقلة)، لذلك سنلاحظ أنها كلفت بعدة مهام تدخل في اختصاصات النيابة العامة دون تمكينها من الوسائل المادية لذلك، بحيث نجدها مثلا تتلقى حتى الشكايات والتبليغات والمعلومات (الفقرة الثالثة من المادة الثالثة).

والغريب أنه منح لها حتى إمكانية التأكد من حقيقة الأفعال والوقائع في مجال الرشوة والفساد، علما أن هذا الفعل هو من صميم الممارسة القضائية، لكون البحث في حقيقة ومدى صحة التصرفات بغض النظر على أنه سلوك اجتماعي فهو يبقى من كنه العمل القضائي.

أكثر من هذا فقد منحت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة لهذه الهيئة الحق في القيام بعمليات البحث والتحري في حالات الفساد، فكيف ستقوم بهذا البحث؟ وما هي الوسائل التي تملكها للقيام بهذا التحري؟ ثم ألا يكون هذا مخالفا لمبدأ استقلالية السلط باعتبار أن السلطة القضائية هي صاحبة الاختصاص؟.

هذه الأسئلة تحيلنا مباشرة على مقتضيات الفصل 239 من القانون الجنائي الذي يمنع على أي مسؤول أو حاكم إداري الفصل في مسألة من اختصاص المحاكم، علما أن النيابة العامة جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسات، وبالتالي يدخل الهيئة يكمن فقط فيما نص عليه الفصل الأخير من المادة الثالثة، أي إعداد برامج الوقاية ونشر قواعد الحكامة وبرامج التوعية وإبداء الرأي.

إن أي مؤسسة خارجة عن السلطات الثلاث "التنفيذية، التشريعية، القضائية" تملك نوعا من الاستقلالية لا يعطيها الحق مطلقا في أن تقوم بمهام مؤسسة دستورية مستقلة كالسلطة القضائية.

لقد جاءت المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتنص على حدود مجال هذه الهيئات في وضع و تنفيذ أو ترسيخ سياسة فعالة منسقة لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع، وتجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

إن هذا الاختصاص القضائي يجعل هذه المؤسسة في تضارب صارخ مع مبدأ فصل السلط ومع الضمانات الممنوحة للمواطنين في إطار المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، والتي لا تخضع لهما هذه المؤسسة خاصة على المستوى المسطري، أما على المستوى الموضوعي فمثلها مثل أي سلطة اعتبارية في مواجهة القانون.

إن ما يزيد الأمر تعقيدا في هذا القانون هو أن المادة الرابعة من هذا المشروع قد حددت الجرائم التي تدخل في مضمون اختصاصها، علما أنها جرائم منصوص عليها في القانون الجنائي، أي خاضعة للنظر القضائي وللضمانات المسطرية، لكون جرائم الرشوة واستغلال النفوذ والغدر، هي تصرفات إجرامية حدد القانون طبيعتها ومنح للنيابة العامة فقط سلطة التكييف دون غيرها، وبالتالي فمنح هذه المؤسسة الحق في الاختصاص في هذه الجرائم يجعلها مؤسسة قضائية كأن لها سلطة التكييف، بينما الأفعال التي نتحدث عن محاربتها هنا هي أفعال متداخلة لا يمكن لهذه المؤسسة أن تكيف هذا الفعل أو ذاك، لأنها لا تملك لا السلطة ولا القدرة على ذلك.

إن أزمة هذه المؤسسة تكمن في أنه لم يستطع المشرع إيجاد دور لها وكان بالأحرى أن يبحث لها عن دور عام يكمن في دراسة وتوعية وتنسيق السياسات في مجال محاربة الرشوة بشكلها العام، أما تصديها للجرائم وللأفعال فهي تفاصيل تدخل في المجال القضائي ولا تجد حلا مطلقا في مجال المؤسسات الإدارية المستقلة، ويتجلى ذلك بقوة مثلا في المادة 21 من مشروع هذا القانون التي أعطت للهيئة في حالة تبليغها بوجود رشوة حق تحرير محضر بذلك، وهو أمر مخالف صراحة للقانون، إذ ما هي القيمة القانونية لهذا المحضر ولهذه المعاينة؟ لكون حالة التلبس المستندة على المعاينات تدخل في الاختصاص الصارم والمحدود لمن له صفة الضابط القضائي؟ بل إن نفس المادة 21 جعلت جهاز النيابة العامة يخضع لمراقبة هذه المؤسسة حينما نصت على ضرورة إحاطة هذه الأخيرة من طرف النيابة العامة عن ما قامت به من إجراءات، في حين يعلم الجميع أن عمل النيابة العامة هو عمل سري إلى حين انتهاء إجراءات البحث، وأن التدابير على خلاف القرارات لها السرية القدسية، بينما القرارات فإنها تبلغ إلى الأطراف دون غيرهم احتراما لمبدأ قرينة البراءة.

إننا نسجل في إخلالات كثيرة في مقتضيات هذا القانون، تكمن في وجود بون شاسع بين المهام والوسائل التي تتمتع بها، بين مبدأ احترام استقلالية السلط وتكليف الهيئة بمهام البحث والتحري والإحالة والتأكد من الوقائع، وهي من صميم العمل القضائي والذي لا يجوز مطلقا أن يقوم به أي طرف.

إن الرغبة في محاربة الفساد لا تتحقق بخلق المؤسسات ومنحها مهام العمل القضائي، وأنه إذا كان القضاء عاجز عن محاربة الفساد فيجب إصلاحه وليس البحث عن وسائل بديلة خارجة عن الدستور، لكون الفساد الأعظم لا يكمن في الاختلاسات أو الجرائم المشار إليها في فصول هذا القانون فحسب، ولكن عند المساس بسمعة الناس والطعن في ذمتهم. فالعدالة لا يضرها في شيء أن يفلت أحد من العقاب ولكن ما يهدد العدالة و يسيء لها هو اتهام بريئ أو إدانة مظلوم ولو إعلاميا أمام الرأي العام.

إن هذه المؤسسة في رأينا هدت كل الحدود الدستورية بين السلط وجعلت من نفسها سلطة فوق السلط، وكان عليها أن تكون مركزا منسقا وسلطة تقييمية لعمل الإدارة ولتعامل الرأي العام مع هذه الحالات التي كثير ما نسميها الفساد، ولكنها في آخر المطاف نجد أنفسنا أمام خيط دخان سرعان ما يتناثر في الهواء.

إن محاربة الفساد لا تتم فقط بالردع ولكن بإيجاد سياسة فعالة و منسقة تقوم الهيئة ببلورة رؤيتها اتجاهها، و تمكن الإدارة الغارقة في التفاصيل اليومية من الحصول على تصور عام وشامل يسمح لها ببناء سياسة فعالة وإيجابية لمناهضة هذه الظاهرة.

# تمغاربة يتضامنون مع "شارلي" بالرباط

التأم المئات من المغاربة أمام مكتب وكالة الأنباء الفرنسية بالعاصة الرباط، يوم الجمعة انطلاقا من الساعة السادسة مساء، و قد عبر المشاركون في الوقفة عن استنكارهم للهجوم الإرهابي الذي طال الصحيفة الأسبوعية الفرنسية الهزلية "شارلي إيبدو" ، و قد أوقد المتضامنون من مغاربة و أجانب، شموعا معبرين بذلك عن تضامنهم مع الصحيفة و الضحايا الذين قضوا في الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له يوم الأربعاء الماضي.

، و لافتات أخرى باللغات العربية الفرنسية و الأمازيغية تحمل je suis charlieفنانون، مثقفون، صحفيون، و فاعلون مدنيون و سياسيون حملوا لافتات كُتب عليها بالأسود رسالات مناهضة للعنف و الإرهاب.

**و قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريح لبوابة جسور "إنه لا يوجد أي مبرر لهذا العمل الإرهابي الذي لا يعكس بأي حال من الأحوال قيم التسامح و حقوق الإنسان" و في نفس السياق قال الناشط الحقوقي أحمد عصيد إنه لابد من وضع مخطط دولي لمحاصرة هذه الظاهرة التي باتت تهدد الجميع من دون استثناء"**

و في اليوم الموالي تم تنظيم وقفة تضامن أخرى بمدينة الدار البيضاء أمام القنصلية الفرنسية، و عرفت مشاركة كثيفة.

http://www.e-joussour.net/ar/content/%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7

# رئيس اللجنة الجهوية للحقوق الإنسان بالعيون يفتتح أنشطته للسنة الجديدة بزيارة ميدانية لمستشفى الحسن بن المهدي بالعيون

دشن رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة محطته الافتتاحية خلال السنة الحالية بالوقف على الواقع الميداني الذي يعيشه المركز الجهوي ألاستشفائي مولاي الحسن بن المهدي يوم 06 يناير الجاري، وذلك عبر جلسة عمل مع الطاقم الإداري لهذا الأخير، حيث عبر محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، على أن هذه المبادرة تأتي إنسجاماً مع إنخراط اللجنة في المرافقة والمتابعة الميدانية في معالجة كل الإكراهات والصعوبات التي توجهها إدارة المستشفى، وخلص الاجتماع إلى وضع آلية واضحة المعالم تكون أهم أهدافها توفير كل المستلزمات الطبية أو شبه طبية لموردي هذا المرفق الهام وذلك عبر البحث عن شركاء مساهمين في أجاد كل المتطلبات التي يحتاجها المستشفى وكذلك برسم خريطة طريق واضح وسياسة قوية متماسكة لمواجهة كل ما من شانه عرقل مسيرة هذا القطاع.

http://sahara24.net/news5668.html

# "ريف توداي" تكشف فضيحة محاولة التستر عن تأخر أشغال متحف الريف

عمد القائمون على إنجاز أشغال إعادة تأهيل بناية الباشوية القديمة بمدينة الحسيمة، إلى إخفاء تاريخ نهاية الأشغال من سبورة البطاقة التقنية للمشروع، الذي **ينجز تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وذلك بتقطيع الجزء الذي يظهر فيه اليوم والشهر من السبورة المذكورة (أنظر الصورة)، مع إبقاء السنة (2014)، ما يوحي ربما أن هذه العملية تمت قبل حلول السنة الجارية 2015، ظنا منهم (القائمون) أنهم سيتممون أشغالهم قبل هذا التاريخ بتأخر فقط بأشهر.

وقد علم موقع "ريف توداي"، أن أشغال إعادة تأهيل وترميم هذه البناية، التي يعود تاريخها إلى فترة الإستعمار الإسباني للمنطقة من القرن الماضي، التي بدأت (الأشغال) بتاريخ 12 فبراير 2013، قد توقفت منذ ما يقارب الخمسة أشهر، لأسباب غير معروفة.

بعد إثارة هذه الفضيحة، التي حاول أبطالها "استحمار" الرأي العام الريفي بأكمله، بحكم أن مشروع إحداث متحف الريف، يندرج ضمن متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال التاريخ، الأرشيف وحفظ الذاكرة، الذي رصد له غلاف مالي قدره 600 مليون سنتيم (400 مليون سنتيم ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي و 200 مليون سنتيم من وزارة الداخلية عبر جهة تازة الحسيمة تاونات)، هل ستتدخل الجهات المعنية لإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، في حق كل متورط في هذه المهزلة، أم ستترك الأمور كما هي ومعالجتها بتقطيع سنة 2014 من السبورة التقنية للمشروع، وترك إتمام إعادة تأهيل هذه الملعمة التاريخية إلى أجل غير مسمى ؟!!

http://www.riftoday.com/2015/01/13/%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%8A-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1-%D8%B9%D9%86/

# اليزمي: فعل تضامني للشعب المغربي مع أسر وأقارب ضحايا الهجوم الجبان

**صمت وسواد وشموع بالرباط للتنديد بالعمليات الإرهابية في فرنسا**

سفير فرنسا: نحارب متعصبين ارتكبوا أفعالا لا تمت بصلة لأي ديانة

عبر صحافيون، وفنانون، ومثقفون، وممثلون عن المجتمع المدني، ومواطنون من مختلف المشارب، عن إدانتهم للهجوم المسلح الذي استهدف أسبوعية "شارلي أيبدو" الفرنسية، الأربعاء الماضي، وأسفر عن مقتل 12 شخصا، عبر تنظيم وقفة تضامن صامتة مساء الجمعة الماضي، أمام مقر وكالة "فرنس بريس" (أ ف ب) بالرباط.

بعد إدانة المغرب بشدة هذا الاعتداء الإرهابي والتعبير عن تضامنه مع الحكومة والشعب الفرنسيين، مع تجديد تأكيد شجبه للإرهاب "كيفما كانت أسبابه، وجذوره وتجلياته"، تجمهر مئات من الأشخاص، مغاربة وفرنسيين ومواطنين أجانب، أمام مقر الوكالة الفرنسية، متوشحين بالسواد زهاء ساعتين، دون لافتات ولا خطب ولا شعارات، حاملين الشموع كرمز للتفاؤل بالمستقبل، وللتعبير عن تضامنهم مع ضحايا الهجوم الإرهابي، الذي استهدف الأسبوعية الفرنسية الساخرة وأقاربهم.

وباستثناء حمل الشموع الموقدة واللباس الأسود ورفع بطاقات "أنا شارلي"، مرت الوقفة، التي حضرها السفير الفرنسي بالرباط، والهيئة الديبلوماسية المعتمدة، وبعثات الطلبة وهيئات حقوقية، في صمت، عبر من خلاله المنظمون عن تضامنهم مع ضحايا العمل الإرهابي واستنكارهم الشديد لهذه العمليات الجبانة.

**واعتبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اختيار التعبير عن التضامن بهذا الشكل يعني، للقول بأن هذا "العمل الجبان ليس له أي معنى أو مبرر"، مشيرا إلى أن الوقفة تشكل "فعلا تضامنيا للشعب المغربي مع أسر وأقارب ضحايا هذا الهجوم الجبان".**

كما أبرزت خديجة الرويسي، برلمانية ورئيسة جمعية "بيت الحكمة"، أن الوقفة الصامتة تعبير وبعث "رسالة مفادها أن الإرهاب لن يقضي على حرية التعبير"، مضيفة "كلنا اليوم معنيون بما وقع لشارلي إيبدو، وليس هناك أي سبب يدعو إلى الهجوم، الذي تعرض له صحافيوها والعاملون بها".

في السياق نفسه، قال شارل فريس، سفير فرنسا بالرباط، إن "هذا التجمع يشكل مناسبة لنظهر أننا نحارب بحزم هؤلاء المتعصبين، الذين ارتكبوا أفعالا لا تمت للإسلام وأي ديانة أخرى بصلة. ومن المهم جدا أن نظهر أننا متحدون لمكافحة الإرهاب، في احترام لقيمنا ولمبادئ الحرية".

وأضاف "من المهم أن نقف هنا اليوم لنعبر عن تعاطفنا ومواساتنا لأسر الضحايا"، داعيا إلى "التحلي بالتآزر والتضامن والهدوء".

وأضاف أن "هؤلاء المتعصبين أرادوا، من خلال هذا العمل الإرهابي، الهجوم على أسس الديمقراطية وحرية التعبير"، منوها بردود "السلطات المغربية على أعلى مستوى، خاصة برقية التعزية والمواساة التي بعث بها جلالة الملك محمد السادس إلى الرئيس الفرنسي، ورد رئيس الحكومة والأحزاب السياسية والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المغربي". وقال "إننا نقدر كثيرا وقوف جميع مكونات الشعب المغربي إلى جانب الشعب الفرنسي".

http://www.andaluspress.com/ar/news/39037.html

# انطلاق دورة حول السينما المغربية المعاصرة وحقوق الإنسان ببرشلونة

تنطلق، اليوم الثلاثاء بمقر الخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة، فعاليات دورة حول السينما المغربية المعاصرة وحقوق الإنسان يؤطرها الى غاية 29 يناير الجاري، الكاتب العربي الحارثي (كاتب وأستاذ اللغة الإسبانية بجامعة محمد الخامس) والفنان ديفيد كاستيو (ممثل إسباني).

ويساهم في تنظيم هذه الأيام السينمائية، بالإضافة إلى الخزانة السينمائية الكاطالونية، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وجمعية الفن والكرامة (أرتدا)، بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة السينمائية، حسب منظميها، إلى تصحيح التصورات النمطية حول مختلف مناحي الحياة في المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيارات السينمائية الهادفة التي برزت بشكل قوي خلال التسعينيات من القرن الماضي والتي تعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

وستنظم في إطار هذه الدورة، يومي 15 و16 يناير الجاري، ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين نرجس نجار، ونور الدين لخماري، وليلى كيلاني، وفوزي بن سعيدي والممثلة مرجانة العلوي.

كما سيتم عرض عدد من الأشرطة من ضمنها أفلام للسينمائيين نور الدين الخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي ونبيل عيوش وغيرهم.

http://www.andaluspress.com/ar/news/39037.html

**Droits de l'homme au Maroc**

# Une dynamique qui ne faiblit pas

«Le Maroc renforce cette pratique conventionnelle, ne se contentant pas de déclarer des droits, au contraire de tant de pays», c'est ce que relève, Christophe Boutin. Ph : etudes-geopolitiques.com

«Loin de se contenter de déclarer des droits de l'Homme droits, le Maroc a déclenché une dynamique qui ne faiblit pas», c'est ce qu'a souligné Christophe Boutin, expert français

Loin de se contenter de déclarer des droits, le Maroc a déclenché une dynamique en matière de protection des droits de l'Homme qui ne faiblit pas, a souligné l'universitaire français, directeur des programmes de l'Observatoire des études géopolitiques (OEG), Christophe Boutin.

Dans l'éditorial du bulletin de l'OEG pour le mois de janvier, axé sur l'organisation à Marrakech du Forum mondial des droits de l'homme (FMDH), Christophe Boutin note que le Maroc a consacré les droits et libertés dans sa Constitution de 2011, s'engageant à accorder aux conventions internationales la primauté sur le droit interne et à protéger et promouvoir les dispositifs des droits de l'Homme et du droit international humanitaire.

Le Royaume «renforce cette pratique conventionnelle», ne se contentant pas «de déclarer des droits, au contraire de tant de pays», relève-t-il, mettant en exergue la ratification par le Maroc de la Convention relative aux droits de l'enfant et de deux protocoles facultatifs ainsi que la création de l'Observatoire national des droits de l'enfant.

L'expert met l'accent également sur le souhait du Maroc «de ratifier le protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture pour mettre en place un mécanisme national de prévention», ainsi que sur le lancement en mars 2014 par le Maroc, le Chili, le Danemark, le Ghana et l'Indonésie, de l'initiative mondiale pour la ratification de la Convention contre la torture.

**Il a, en outre, rappelé que le Royaume «a constitutionnalisé le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), qui dispose de commissions régionales dont les membres sont majoritairement issus de la société civile, notamment d'ONG de défense des droits».**

A cet égard, l'expert indique que l'Organisation des Nations unies «a pu se féliciter du travail de la commission régionale des provinces du Sahara marocain et de sa collaboration avec ses envoyés».

«Contrairement à certains de ses voisins et à de trop nombreux pays de la région, le Maroc n'est pas fermé aux représentants onusiens des droits de l'Homme ou aux visites d'ONG internationales, quand bien même certaines montrent-elles certains préjugés persistants à l'encontre du Royaume», fait remarquer Christophe Boutin.

Concernant l'organisation en novembre dernier à Marrakech de la seconde édition du FMDH, l'universitaire français a rappelé que cet événement a réuni réseaux associatifs, experts et dirigeants politiques autour de 52 forums thématiques, dans un esprit d'ouverture et de liberté qui a permis de traiter «de sujets particulièrement sensibles».

«Le Royaume a joué la carte du pluralisme et de la liberté d'expression sans chercher à faire de cet événement international la vitrine d'un Maroc idéal», estime Christophe Boutin.

http://www.lematin.ma/express/2015/droits-de-l-homme-au-maroc-_-une-dynamique-qui-ne-faiblit-pas/215706.html

# الهجوم المسلح على الأسبوعية الفرنسية «شارلي إيبدو»: الصحافة الوطنية في وقفة تضامنية مع ضحايا «الوحشية»

نظمت وقفة تضامنية مع الصحافة الفرنسية، السبت الماضي أمام سفارة فرنسا بالرباط، وذلك بمبادرة من الفيدرالية المغربية للناشرين، والنقابة الوطنية للصحافة المغربية.

وأدان المشاركون في الوقفة الذين حملوا شموعا، ومن ضمنهم صحافيون ومهنيون بالقطاع الإعلامي، الاعتداء الارهابي الذي استهدف الأربعاء الماضي مقر الاسبوعية الفرنسية «شارلي إيبدو».

وقال نور الدين مفتاح رئيس الفيدرالية الوطنية للناشرين، في تصريح صحفي بالمناسبة «ندين بشدة هذا العمل الوحشي,» معربا عن تضامنه مع الصحافيين والشعب الفرنسي.

وأضاف أن هذا الاعتداء لم يكن يستهدف فقط فكرة أو رسما كاريكاتوريا بل أيضا الحياة وحرية التعبير.

من جهته, أعرب يونس مجاهد الكاتب العام للمجلس الوطني الفيدرالي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية عن تضامنه مع الضحايا وعائلاتهم وزملائهم ومع صحافيي العالم بأسره.

من جانبه وصف أليكساندر ديبلوت المستشار الإعلامي بسفارة فرنسا، الاعتداء على الاسبوعية الفرنسية بأنه عمل وحشي غير مبرر يتعين إدانته, مؤكدا أن الأحداث التي عرفتها باريس خلال الأيام الأخيرة لا صلة لها بالإسلام ولا بأي دين أو ثقافة أو جنسية بل إنها ببساطة تعبير عن الوحشية في أشد تجلياتها.

وأمام القنصلية الفرنسية العامة بأكادير, نظمت مساء السبت الماضي وقفة تضامنية مع ضحايا الهجمات الإرهابية التي شهدتها فرنسا مؤخرا.

وشارك في هذه الوقفة التضامنية عدد من الفاعلين الجمعويين والصحافيين والمواطنين المغاربة، بالإضافة إلى أعضاء الجالية الفرنسية المقيمة بأكادير.

ووقف المشاركون، الذين كانوا يحملون الأقلام و الورود أو الشموع أو لافتات كتبت عليها عبارة «أنا شارلي»، دقيقة صمت إكراما لذكرى ضحايا هذه الهجمات.

وأشاد القنصل العام الفرنسي بأكادير مارك بيلتو بعبارات التضامن والتعاطف قبل أن يستحضر ذكرى ضحايا هذه «الأحداث الأليمة»، داعيا إلى الانتصار إلى الوحدة أمام المحن وإلى العيش المشترك والتعايش السلمي في وجه الكراهية.

هذا، وشارك نحو 650 شخصا في وقفتين متفرقتين في مدينة الدار البيضاء، وتجمع نحو 500 شخص ثلثاهم من الفرنسيين المقيمين في مدينة الدار البيضاء وبعض المدن القريبة منها، أمام القنصلية العامة لفرنسا في العاصمة الاقتصادية، حاملين الشموع والورود وبعض لافتات التضامن مع أسبوعية «شارلي إيبدو» والشعب الفرنسي.

وتجمع ما يقارب 150 شخصا غير بعيد عن الوقفة الأولى، قرب النصب التذكاري لضحايا هجمات الدار البيضاء التي وقعت في 16 ماي 2003، وراح ضحيتها عدد من المغاربة والأجانب.

وكان نحو 600 مغربي وفرنسي مقيمون في العاصمة الرباط، تجمعوا أمام مكتب الوكالة الفرنسية للأنباء مساء الجمعة الماضي في وقفة تضامنية مع الضحايا، حاملين الشموع والورود، بحضور عدد من الصحافيين ورسامي الكاريكاتير المغاربة.

وكان المغرب قد أدان بشدة هذه الهجمات الإرهابية وأعرب عن تضامنه مع الحكومة والشعب الفرنسيين، مؤكدا إدانته للإرهاب «كيفما كانت أسبابه وجذوره وتجلياته».

يشار إلى أن 17 شخصا قضوا بين الأربعاء والجمعة من بينهم 12 في الاعتداء على أسبوعية «شارلي إيبدو» الذي تلته عمليتا احتجاز رهائن بباريس انتهتا بمقتل المحتجزين وعدد من الرهائن.

ووقعت عدة شخصيات مغربية على وثيقة تنشر بصحيفة «لوموند» الفرنسية في عددها لأمس الاحد، تضامنا مع أسبوعية «شارلي إيبدو» الساخرة التي كانت الاربعاء الماضي هدفا لاعتداء خلف 12 قتيلا وعددا من الجرحى.

وعبر الموقعون على هذه الوثيقة عن استيائهم وحزنهم عقب هذا الاعتداء الارهابي الذي استهدف الحرية، مؤكدين عزمهم عدم الاذعان للخوف.

ومن بين الشخصيات الموقعة على الوثيقة: الكاتب الطاهر بنجلون، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان** ادريس اليزمي، والمخرج السينمائي نبيل عيوش، والبرلمانية امينة ماء العينين، والكاتبة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان أمينة بوعياش، والجامعي محمد الطوزي.

http://www.journalmaroc.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9/

# Le nouvel expert indépendant de l'ONU sur les droits humains en Côte d'Ivoire entame une visite à Abidjan

Abidjan, 12 jan. 2015 (MAP) - Le nouvel expert indépendant des Nations Unies sur la situation des droits de l'Homme en Côte d'Ivoire, le juriste marocain Mohamed Ayat, a entamé lundi, une visite de travail à Abidjan, la première du genre dans ce pays. Dans ce cadre, M. Ayat a été reçu par le Garde des Sceaux, ministre de la Justice, des droits de l'Homme et des libertés publiques, Gnénéma Mamadou Coulibaly, occasion de donner à l'expert onusien un aperçu global sur la situation des droits de l'Homme en Côte d'Ivoire. S'exprimant au terme de cette audience, M. Ayat a fait savoir qu'il s'agit de sa première mission en Côte d'Ivoire depuis sa nomination à ce poste. "C'est une mission de prise de contact pour être informé", a-t-il fait savoir. Tout en estimant que la situation des droits de l'Homme dans ce pays est "en progression", M. Ayat a fait part de sa disposition à faire avancer ce processus. M. Ayat a été nommé dans ce poste le 6 novembre dernier à Genève, en remplacement du sénégalais Doudou Diène (2011-2014). **Membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** l'expert marocain exerce notamment en tant que conseiller juridique de la Cour pénale internationale (CPI). Il a déjà été membre élu du Comité des droits de l'Homme de l'ONU de septembre 2008 à août 2009.

http://www.menara.ma/fr/2015/01/12/1546862-le-nouvel-expert-ind%C3%A9pendant-de-l%E2%80%99onu-sur-les-droits-humains-en-c%C3%B4te-d%E2%80%99ivoire-entame-une-visite-%C3%A0-abidjan.html

# كاطالونيا تحتضن أيام السينما المغربية المعاصرة

تحتضن الخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة ما بين 13 و23 يناير 2015، أيام السينما المغربية المعاصرة تحت إشراف الكاتب وأستاذ اللغة الاسبانية بجامعة محمد الخامس العربي الحارثي والفنان الإسباني المشهور ديفيد كاستيو.

ويساهم في تنظيم هذا الملتقى السينمائي الرفيع بالإضافة الى الخزانة السينمائية، **المجلس الوطني لحقوق الانسان** وجمعية من أجل الفن والكرامة (أرتيدا) بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة السينمائية، حسب منظميها، الى تصحيح التصورات النمطية حول المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيار السينمائي الذي ظهر خلال التسعينات من القرن الماضي والذي يعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

وقال العربي الحارثي مدير هذه الدورة السينمائية إن "هذه الأفلام تتميز بجمالية قوية وواقعية عنيفة تجعل من التفاوتات الاجتماعية والفكر الأخلاقي والسياسي والثقافي في موقف حرج".

وستنظم في إطار هذه الدورة يومي 15 و16 يناير الجاري ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين نرجس نجار، ونور الدين لخماري، وليلى كيلاني، وفوزي بن سعيدي والممثلة مرجانة العلوي.

وسيتم عرض عدد من الاشرطة من ضمنها أفلام للسينمائيين نور الدين لخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي ونبيل عيوش وغيرهم.

http://www.mincom.gov.ma/ar/actualites-ar/item/2353-%D9%83%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-13-%D9%88-23-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A.html

# Droits de l'homme:“ Le processus est en bonne voie ”

Mohammed Ayat a salué la progression de la situation des droits de l'homme en Côte d'Ivoire.
Mohammed Ayat a salué la progression de la situation des droits de l'homme en Côte d'Ivoire.
[12-01-2015. 23h35] Mohammed Ayat, l'expert indépendant des Nations unies sur la situation des droits de l'homme en Côte d'Ivoire, a été reçu, hier, par le Président de la République, Alassane Ouattara.
Je suis au début de ma mission. Je viens surtout pour écouter. Dans un premier temps, on doit essayer de rencontrer les partenaires les plus importants et, notamment, bien sûr, au plus haut niveau de la Côte d'Ivoire. On a parlé de la situation des droits de l'homme dans votre pays et surtout du processus dans lequel je m'inscris pour essayer d'aider le pays à améliorer davantage le respect et la protection des droits de l'homme". C'est ce qu'a indiqué, hier, Mohammed Ayat, expert indépendant des Nations unies sur la situation des droits de l'homme en Côte d'Ivoire. C'était au Palais présidentiel à l'issue d'un entretien avec le Chef de l'Etat, SEM. Alassane Ouattara.
Le juriste marocain a pour mission d'aider au renforcement des capacités de la Côte d'Ivoire au niveau des droits de l'homme.
Avant sa rencontre avec le Président Ouattara, il a été reçu par le Garde des Sceaux, ministre de la Justice, des Droits de l'homme des Libertés publiques, Mamadou Gnénéma Coulibaly, à son cabinet. «Les droits de l'homme en Côte d'Ivoire sont certainement en progression… Il me semble que le processus est en bonne voie», a déclaré Mohammed Ayat au terme de cette rencontre. Poursuivant, il a indiqué : «Bien sûr, dans une situation de post-conflit, il y a toujours des difficultés à avancer. Mais je crois que la bonne volonté est là»
C'est la première visite que ce dernier effectue dans le pays. «Une visite d'imprégnation», dira le ministre Gnénéma Coulibaly. «Nous avons essayé de lui donner le maximum d'informations pour lui permettre de bien embrasser sa mission et d'être efficace sur le terrain», a indiqué le Garde des Sceaux.
La désignation du Marocain Mohammed Ayat comme expert international des Nations unies sur les droits de l'homme en Côte d'Ivoire, le 6 novembre 2014, à Genève (Suisse), a été unanimement approuvée par le Conseil des droits de l'homme, au Palais des Nations unies. **Membre du Conseil national des droits de l'homme du Maroc,** il est également conseiller juridique du procureur de la Cour pénale internationale (Cpi), Fatou Bensouda.
PASCAL SORO

http://www.fratmat.info/une/item/21823-droits-de-l%E2%80%99homme-%E2%80%9C-le-processus-est-en-bonne-voie-%E2%80%99%E2%80%99

# Nous ne céderons pas à la peur

FIDH - Fédération Internationale des ligues des droits de l'homme

Aux familles et aux proches de Charb, Cabu, Wolinski, Tignous, Bernard Maris, Honoré, Elsa Cayat, Mustapha Ourad, Frédéric Boisseau, Michel Renaud et des policiers Franck Brinsolaro et Ahmed Merabet et à l'équipe de Charlie Hebdo, nous disons notre effroi, notre solidarité, notre chagrin. A leurs tueurs, nous disons qu'ils nous trouveront en travers de leur chemin, au côté de la liberté. Pour vous joindre à cet appel, envoyez vos mails à : manifeste@manifeste.org.

Ahmed Abaddi, membre du CNDH marocain ; Karim Abboub, psychanalyste ; Saïd Abdeddaïm, enseignant-chercheur ; Youssef Abdelké, dessinateur, caricaturiste ; Abbès Abdelkefi, universitaire ; Fouad Abdelmoumni, militant associatif ; Houria Abdelouahed, MCF Université Paris-Diderot ; Ziad Abdel Samad, directeur The Arab NGO Network for Development ; Ammar Abd Rabbo, photographe ; Abdelghani Abou el Aazm, lexicographe ; Lotfi Achour, metteur en scène ; Mouloud Achour, journaliste ; Hakim Addad, militant politique ; Lhaouari Addi, sociologue ; Rafic-Ali Ahmad, acteur ; Mabrouk Aib, ingénieur ; Nadia Aissaoui, sociologue ; Younès Ajarraï, CNDH Maroc ; Sanhadja Akrouf, militante associative ; Cengiz Aktar, écrivain, journaliste ; Hala Alabdalla cinéaste ; Zohra Alami, costumière ; Zineb Ali-Benali, professeur des universités ; Tewfik Allal, coordinateur du Manifeste des libertés ; Brigitte Allal, professeure ; Hennou Allali ; Mouneer Alshaarani, peintre ; Hanan Al Shaykh, écrivaine ; Bahman Amini, militant associatif ; Mohammad Ali Amir-Moezzi, directeur d'études à l'EPHE ; Zeina Arida, directrice du Musée Sursock ; Nabil Ayouch, cinéaste ; Mehdi Azaiez, maître de conference ; Malika Bakhti-Dahmani, ingénieur d'études ; Hoda Barakat, écrivain ; Sidi-Mohammed Barkat, philosophe ; Rita Bassil, écrivain, journaliste ; Omar Battas, psychiatre, professeur d'Université ; Yahia Belaskri, romancier, journaliste ; Souhayr Belhassen, présidente d'honneur de la FIDH ; Akram Belkaïd, journaliste, écrivain ; Farouk Belkeddar, militant associatif ; **Driss El Yazami, Conseil national des droits de l'homme (Maroc),** Mourad Belkeddar, producteur ; Saloua Ben Abda, chercheur ; Aïcha Ben Abed, archéologue ; Rabâa Ben Achour, universitaire, présidente de l'ATDVU ; Sana Ben Achour, juriste ; Yadh Ben Achour, vice-président du Comité des droits de l'homme de l'ONU ; Madjid Benchikh, professeur émérite ; Kmar Bendana, historienne ; Tarek Ben Hiba, militant associatif ; Tahar Benjelloun, écrivain ; Fathia Bennis, chef d'entreprise ; Ali Bensaad, géographe ; Raja Ben Slama, universitaire, psychanalyste ; Fethi Benslama, psychanalyste ; Malek Bensmaïl, cinéaste ; Khaled Bentounes, président des Scouts musulmans de France ; Rachid Benzine, islamologue ; Karima Berger, écrivain ; Mohammed Berrada, écrivain ; Sophie Bessis, historienne ; Nadia Bey, présidente de l'association Les sans voix ; Abbas Beydoun, poète ; Ahmad Beydoun, historien et linguiste ; Amina Bouayach, secrétaire générale de la FIDH ; Aziz Boucetta, journaliste ; Mouloud Boumghar, juriste ; Hassan Bousetta, enseignant-chercheur FNRS ; Khadija Bouzoubaâ, psychopédagogue ; Sérénade Chafik, écrivain ; Chahla Chafiq, écrivaine ; Hassan Chami, journaliste ; Abdeslam Chafchaouni, militant associatif (FMVJ) ; El Mehdi Cherbal, journaliste ; Mouhieddine Cherbib, militant associatif ; Inchirah Chérif, militante associative ; Khedija Chérif, sociologue ; Alice Cherki, psychanalyste ; Aboubakr Chraïbi, professeur à l'INALCO ; Maie Colona, documentariste ; Ahmed Dahmani, universitaire ; Anissa Daoud, comédienne ; Hassan Daoud, nouvelliste ;

http://www.newspress.fr/communique_285140_364_RSS-FR-CAT-196.aspx

Kamel Daoud, journaliste et écrivain ; Nacer Djabi, sociologue ; Habiba Djahnine, réalisatrice ; Jabbour Douaihy, romancier ; Mohsen Dridi, essayiste, militant associatif ; Nassera Dutour, présidente du Collectif des familles de disparus en Algérie ; Dima Eddé, écrivain ; Farid El Asri, anthropologue ; Fatna Elbouih, militante associative, écrivain ; Abdellatif El Kesri ; Driss El Kherchi, militant associatif ; Marwan El Khoury, mathématicien ; Najat El Mekkaoui, économiste ; : Jihad El Zein, journaliste ; Aziz Enhaïli, politologue ; Houria Esslami, traductrice ; Abdellatif Felk, sociologue ; Cherif Ferjani, professeur d'université ; Nilufer Gole, sociologue ; Hajer Gueddich ; Moncef Guedouar, militant associatif ; Ali Guenoun, historien ; Defne Gürsoy, journaliste ; Mohammed Hachemaoui, politologue ; Fariba Hachtroudi, écrivaine ; Bachir Hadjadj, écrivain ; Joana Hadjithomas, cinéaste ; Dina Haidar, styliste; Muriel Hakim, mathématicienne ; Yasmin Hamdan, chanteuse ; Sonia Hamza, ingénieure des services culturels ; Mohammed Harbi, historien ; Kadhim J. Hassan, professeur à l'Inalco ; Ahmed Henni, économiste ; Bachir Hilal, écrivain ; Ahmet Insel, professeur d'économie ; Mohamed-Sghir Janjar, anthropologue ; Adil Jazouli, sociologue ; Edith Jendoubi, militante associative ; Kamel Jendoubi militant associatif ; Khalil Joreige, cinéaste ; Lamia Joreige, artiste ; Maati Kabbal, responsable des Jeudis de l'IMA ; Mohamed Kacimi, écrivain ; Baya Kasmi, cinéaste ; Abderrahim Kassou, architecte ; Salam Kawakibi, politologue ; Rabih Kayrouz, couturier ; Habib Kazdaghli, universitaire ; Bariza Khiari, sénatrice ; Saad Khiari, auteur ; Gérard D. Khoury, historien ; Driss Khrouz, universitaire ; Bassma Kodmani, politologue ; Hala Kodmani, journaliste ; Aziz Krichen, essayiste ; Driss Ksikes, écrivain ; Abdellatif Laabi, écrivain ; Abdeljalil Laamiri ; Nadine Labaki, réalisatrice ; Karim Lahidji, président de la FIDH ; Maha Laurens, philosophe ; Mustapha Laaraki, journaliste ; Mustapha Laarissa, philosophe ; Smaïn Lacher, sociologue ; Latifa Lakhdar, universitaire ; Kamel Maouche, avocat ; Ziad Majed, politologue ; Amal Makarem, journaliste ; Georgia Makhlouf, écrivaine ; Ziyad Makhoul, journaliste ; Amr Mandour, décorateur ; Farouk Mardam Bey, éditeur ; Hassan Massoudy, calligraphe ; Amina Meddeb, linguiste ; Hind Meddeb, cinéaste ; Adlene Meddi, auteur et journaliste ; Umit Metin, militant associatif ; Ali Mezgheni, juriste ; Fatéma Mezyane, professeure ; Rima Mokaiesh, Fondation arabe pour l'image ; Zeina Mokaiesh, musicienne ; Nadir Moknèche, cinéaste ; Hachem Mouawiyé, libraire ; Kenize Mourad, écrivaine ; Rosa Moussaoui, journaliste ; Ghassan Nader, ingénieur ; Jamal-Eddine Naji, journaliste, universitaire ; Myrna Naoum, chorégraphe ; Sélim Nassib, écrivain ; Baskin Oran, politologue ; Jamel Oubechou, militant associatif ; Malika Rahal, historienne ; Salman Rushdie, écrivain ; Nourredine Saadi, écrivain, juriste ; Khaled Saad-Zaghloul, journaliste ; Lana Sadeq, militante associative ; Yaser Safi, peintre ; Akram Saghie, journaliste ; Hazem Saghieh, écrivain ; Ahmad Salamatian, essayiste ; Rasha Salti, commissaire d'art, écrivaine ; Mohamad Sarout, ingénieur ; Meryem Sebti, chercheur au CNRS ; Brahim Senouci, écrivain, chroniqueur ; Leïla Shahid, ambassadeure de Palestine auprès de l'Union européenne ; Daryush Shayegan, philosophe, romancier ; Nadia Sidhoum, consultante ; Nadir Sidhoum, président de Génériques/Migrance ; Nedjib Sidi-Moussa, chercheur ; Mohamed Soual, ingénieur ; Liza Soughayar, restauratrice ; Rania Stephan, réalisatrice ; Elia Suleiman, cinéaste ; Ula Tabari, actrice ; Nahal Tajadod, écrivain ; Wassyla Tamzali, écrivain ; Betül Tanbay, professeur de mathématiques Boyaziçi ; Nadia Tazi, philosophe ; Nabila Tbeur, militante des droits de l'homme ; Yassin Temlali, journaliste ; Moha Tozy, professeur des universités ; Fadi Toufiq, journaliste ; Merouane Touali, chercheur ; Houari Touati, directeur d'études à l'EHESS ; Fawwaz Traboulsi, écrivain ; Nawal Traboulsi, bibliothécaire ; Mokhtar Trifi, juriste ; Gündüz Vassaf, écrivain ; Hala Warde, architecte ; Claude Yacoub, architecte ; Adnan Yayach, entrepreneur ; Fadi Yazigi, peintre ; Hicham Yezza, rédacteur en chef de Ceasefire Magazine ; Akram Zaatari, artiste ; Abdallah Zniber, militant associatif.

# Sail, invité de la MasterClass

L'association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) organise la troisième édition de la MasterClass cinéma et droits de l'Homme, du 12 au 17 janvier courant à Rabat, avec comme invité le cinéaste marocain Noureddine Sail.

Appuyée par l'European endowment for democracy (EED), la MasterClass a pour objectif de susciter les vocations artistiques des étudiants en leur fournissant les notions et les outils, pour les futur professionnels, ainsi que pour les jeunes cinéphiles, en les faisant profiter des expériences des chevronnés, en matière de réalisation et du processus créatif d'un film, indique un communiqué de l'ARMCDH.

Co-organisée avec l'Institut supérieur de cinéma et de l'audiovisuel (ISCA-Rabat), cette troisième édition connaîtra la projection de cinq longs métrages choisis par Noureddine Sail, à savoir "Nos lieux interdits" de Leila Kilani (2009), "Pégase" de Mohamed Mouftakir (2011), " Homme qui a vendu le monde" de Swel et Imad Nouri (2009), "La fin" de Hicham Laasri (2011) et "Malak" d'Abdeslam Kelai (2012), précise le communiqué, ajoutant que la MasterClass de Noureddine Sail aura lieu le 17 janvier.

Créée en 2010, l'ARMCDH a pour mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma. Elle organise quatre événements principaux par an, à savoir les jeudis du cinéma et des droits de l'Homme, le dernier jeudi de chaque mois, les matinées enfants, la MasterClass du cinéma et des droits de l'Homme organisée trimestriellement, la nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme, ainsi que les rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme.

La MasterClass du cinéma et des droits de l'Homme est organisée en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le Centre cinématographique marocain (CCM).

http://www.courriercasablanca.com/culture-tendances-people/sail-invite-de-la-masterclass

# L'agenda culture de Barcelone

Tous les lundis à 22h sur Equinox Radio, c'est Le Cercle, l'émission de référence de l'actu barcelonaise, et chaque semaine pour savoir que faire à Barcelone c'est l'agenda culture de Leslie Singla.

Découverte du cinéma marocain
Du 13 au 23 janvier, rendez-vous à la Filmoteca de Catalunya – située Plaça de Salvador Seguí (métro Liceu) – pour découvrir du cinéma marocain. "Après Tanger. Le Maroc d'aujourd'hui" a pour objectif de mettre en lumière la tendance du 7ème Art dans le pays et de mettre fin aux stéréotypes. La première session aura lieu le mardi 13 janvier à 20h avec les diffusions de "Amal" et "Les yeux secs". Elle sera présentée par **le directeur du Conseil national des droits de l'homme Chama Benbarek** et par le directeur de la Filmoteca Esteve Riambau.

Du théâtre en français
La compagnie de théâtre Les Turbulences présente une reprise d'Un parfum de montgolfière de Alberto Lombardo, avec une mise en scène de Adeline Flaun. Caroline Lemaire et Olivier Hetru jouent le rôle de deux personnages pathétiquement drôles. Rire, poésie et érotisme seront au rendez-vous. Les représentations auront lieu les 16 et 17 janvier à 20h à La Turbulente, située au 111 carrer Jocs Florals (métro L1 Mercat Nou). Prix de l'entrée : 8 euros.

La série Apocalypse à l'Institut Français
L'Institut Français de Barcelone va diffuser du 14 au 28 janvier la série documentaire Apocalypse, la Première Guerre Mondiale. Cinq épisodes permettent de revenir sur cet épisode marquant de l'Histoire et d'analyser le contexte de l'époque. La première session aura lieu le mercredi 14 janvier à 20h, retrouvez le programme complet en cliquant ici.

Vous ne savez pas quoi faire à Barcelone? L'agenda culture de Leslie, c'est tous les lundis soirs en direct sur Equinox Radio Barcelone

http://www.equinoxmagazine.fr/lagenda-culture-de-barcelone-18/

# Rabat: les marocains rassemblés devant l'AFP pour Charlie Hebdo

**Rassemblement à Rabat pour les victimes de Charlie Hebdo**

Actualité Maroc - Un rassemblement de deuil et de solidarité avec les victimes de la tuerie de «Charlie Hebdo» a été organisé, vendredi soir devant le siège de l'AFP à Rabat, avec la participation de journalistes, d'artistes, d'intellectuels, de représentants de la société civile et de citoyens de tous bords.

Les participants à ce sit-in silencieux, voulu «sans banderoles, ni discours», portaient des bougies, signe d'espoir en un avenir meilleur et démonstration de leur solidarité avec les victimes de l'attaque terroriste ignoble contre l'hebdomadaire satirique français et leurs proches.

«Tous contre la barbarie», «Tous contre le terrorisme», tels étaient les mots d'ordre de ce sit-in qui a été marqué par la participation de centaines de personnes.

**«Ce rassemblement se veut une révolte face à cet acte terroriste qui n'a aucune signification ou justification possible», a déclaré à la MAP le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami,** indiquant que ce sit-in constitue un acte de solidarité du peuple marocain avec les familles et proches des victimes de cet attentat lâche.

De son côté, l'ambassadeur de France à Rabat, Charles Fries, a noté que «c'est important d'être là ce soir pour montrer notre émotion et notre compassion pour les familles des victimes qui sont tombées il y a deux jours et encore cet après-midi», signalant que «dans ce type d'épreuves, il faut faire montre de rassemblement, de solidarité et de sang-froid».

«Ce rassemblement est l'occasion pour montrer que nous combattrons avec fermeté ces fanatiques qui ont commis des actes qui n'ont aucun rapport avec l'Islam et avec aucune autre religion.

Il est très important de montrer que nous sommes unis pour combattre le terrorisme dans le respect de nos valeurs et de la liberté», a-t-il dit.

«Ces fanatiques voulaient, à travers cet acte terroriste, attaquer le socle de toute démocratie et de la liberté d'expression», a-t-il soutenu, affirmant que «nous avons apprécié les réactions des autorités marocaines au plus haut niveau, notamment le message de condoléances et de solidarité adressé par S.M. le Roi Mohammed VI au Président français, la réaction du Chef du gouvernement, des partis politiques, des parlementaires, des ONG et de la société civile marocaine».

Et d'ajouter que «nous apprécions à sa juste valeur le fait que le peuple marocain, à travers toutes ses composantes, soit à côté du peuple français».

Pour sa part, Ahmed Ghayet, président de l'association Marocains Pluriels, a estimé, dans une déclaration similaire, que l'attentat commis au siège de «Charlie Hebdo» marque la triste continuité des attentats terroristes perpétrés partout dans le monde, soulignant que ce rassemblement se veut un signe de solidarité avec les familles des victimes et le peuple français.

«Nous sommes venus pour dire non à l'amalgame, car ces terroristes ont tué et fait du mal à un pays, à l'humanité, à l'Islam et aux musulmans. Nous ressentons à la fois de l'émotion, mais aussi de la colère», a-t-il lancé.

http://www.maghrebnaute.com/societe/article/rabat-les-marocains-rassembles-devant-lafp-pour-charlie-hebdo_4587.html